



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

أ.د. عبدالحسين العنبيكي * : كلفة الفرصة البديلة في العراق

...جيوب تمتلى واقتصاد يبتلى



حمدان رجل اربعيني يعمل عتالاً في سوق (الشورجة) قرر في عام 2008 شراء (عربانة دفع) من اجل تحسين وضعه في العمل بعد تعرض جسمه لأضرار صحية واعتلالات في المفاصل والعضلات ، كان لزاماً عليه دفع مبلغ (500 الف دينار) ثمناً (للعربانة) وهنا بدأ حمدان بحسابات بسيطة جدا معتمدا تحليل (الكلفة /العائد) Cost- Benefit Analysis نوضحها في الاتي :

اولاً: حمدان منتج رشيد:

تمت صياغة مصطلح "تكلفة الفرصة البديلة" في عام 1914 من قبل الإقتصادي النمساوي فريدرش فن وايزر (Friedrich von Wieser) في كتابه نظرية الاقتصاد الاجتماعي، حيث عندما يختار المرء قراراً من بين عدة قرارات متنافسة فإنه سوف يحصل على منافع القرار الذي اختاره سواء المالية منها او المعنوية، ويتحمل كلفه أيضاً المالية منها والمعنوية، ولكنه في ذات الوقت سوف يخسر المنافع



أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

والمكاسب التي كان يمكن ان يحصل عليها من القرار البديل الذي لم يختاره، وتمثل هذه الخسارة كلف ، يسميها الاقتصاديون كلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost ، ويسميها بعضهم كلفة الاختيار Choice Cost ، فيما تعرف لدى القانونيين (الفوت) Miss او المنافع الفائتة Missed Benefits ، وكلما كانت تكلفة الفرصة البديلة عالية يعني ان الخيار المضحي به كان ذو منافع عالية ، وان الخيار الذي ذهب اليه واتخذ قراره على أساسه لم يكن امثلاً، والعكس بالعكس، أي كلما كانت تكلفة الفرصة البديلة متدنية يعني انه ضحى بمنافع اقل لصالح منافع اكبر وان قراره الذي اتخذه كان اقرب الى المثالي.

تأمل حمدان مليا فوجد ان ايراده الشهري البالغ بحدود (800 الف دينار) سوف يزداد بنسبة 30% ليصبح (مليون واربعون الف دينار) وسوف يوفر مبلغ (100 الف دينار شهرياً) كان ينفقها عند أطباء المفاصل والأدوية المسكنة للألام، عليه فأن قرار حمدان بشراء العريانة سوف يوفر له (340 الف دينار) فضلاً عن توفير اشباع غير محسوب وهو التباهي والتفاخر ،اذ سينقله القرار من فئة العتالين الى فئة أصحاب العريائن وهذا لا يمكن ان يقدره الا حمدان بانطباعاته النفسية ويمكن ان نضع له مبلغ تقديري (100 الف دينار) وبذلك سيجني من قراره (440 الف دينار) ، فيما سيضحى حمدان بمبلغ (500 الف دينار) مكتنزة لديه كونه لا يثق بالمصارف العراقية ولم يتعود التعاطي مع المصارف لضعف الثقافة المصرفية فلا يحصل على فائدة جراء اكتنازها ، لكنه في ذات الوقت يكون قد ضحى بمنافع المشروع الاخر الذي اكتنز المال لأجله وهو إقامة (دكان) صغير داخل منزله تديره والدته الارملة في غرفة صغيرة من المنزل تطل على الشارع وعليه ان يفتح نافذة ويشترى المواد التي يحتاجها دكانه ، وهذا كان يمكن ان يدر عليه بدخل قد يصل الى (300 الف دينار) شهرياً



أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

، وبذلك فان تكلفة الفرصة البديلة لقرار حمدان هي (300 الف دينار) وكذلك خسارته اشغال والدته بفرصة عمل تسلي بها نفسها وتشعرها بالأمل فضلاً عن اتساع علاقاتها العامة مع الجيران في المحلة وتمتعها بالوجاهة، وقد يقدر ذلك ب (100 الف دينار) عليه فان حمدان كان قراره صائباً في شراء العريانة لأنه كسب (440 الف دينار) وخسر فرصة بديلة تقدر ب (400 الف دينار) .

ثانياً: الإدارة الحكومية .. غياب رشادة حمدان :

في ذات العام 2008 قررت احدى الشركات الحكومية شراء (300 باص) ذو الطابقين ، فلو قدر ثمن الباص الواحد (75 مليون دينار) فان المبلغ الكلي بحدود (22,5 مليار دينار) ، ولأنها مؤسسة حكومية وغائبة لديها حسابات حمدان الرشيدة فلم تلتفت اصلاً الى كلفة الفرصة البديلة، وكم كانت تجني فيما لو انفق هذا المبلغ في اختيار قرار اخر غير قرار شراء الباصات ، ولو سلمنا بجدوى شراء الباصات فان حسابات حمدان الذي دفع ثمن عربانته من جيبه كانت دقيقة، لانه قطاع الخاص فهو يدقق في كل صغيرة وكبيرة لكي لا تذهب أمواله سدى ، بينما موظفي الحكومة في الغالب لا يعينهم ذلك لان رواتبهم يستلموها في نهاية الشهر (سواء انتج ام لم ينتج) او (سواء حرص ام لم يحرص) او (سواء دقق ام لم يدقق) ، وبذلك فان رواتبه تعد كلف ثابتة على المؤسسة غير مرتبطة بالأداء، بينما اجر حمدان يكون متغير بناء على العمل الذي يقوم به وبذلك فهو على ارتباط وثيق بالأداء ، كما ان حمدان لا يمكن ان يغش نفسه بينما الموظفين الفاسدين سيستغلون كون العبء والتأخير والاثار السلبي يكون على الدولة وعلى اقتصادها الكلي وليس عليهم بشكل مباشر فتكون البيئة التي تضيع فيها المعايير الاقتصادية معايير حمدان هي البيئة الخصبة لعملم والاعتياش على الغش والخداع والتسويق والسرقات .



أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

موظفي الدولة بارعين في وضع المعايير المتمتمة، وبارعين في التحايل عليها، قد تكون معاييرهم اقسى من معايير حمدان، ولكن حمدان يلتزم بدقة بمعاييرهم بينما موظفوا الدولة يجتهدون في خرقها واستخدام كل معيار وسيلة ضغط وابتزاز، فقد اعتمدت الشركة الحكومية مواصفات قياسية متمتة للباصات وبعدها ابتزوا بها المقاول وحصلوا على عمولاتهم وتم توقيع العقد تساهلوا في كل شيء، وريثما وصلت الباصات بعد سنتين يكون مهندسي الاستلام قد تغيروا والظروف قد تغيرت حتماً.

فالمؤسسة يعمل بعض موظفيها على مبدأ (التأخير الخلاق) حيث توضع العقوبات وتخفيض الرقابة والمتابعة لغرض حصول (التأخير الخلاق) انه نمط إدارة تخريبي دون شك، يجعل جيوبهم تمتلئ، وعندما تصل الباصات يكون مهندس الاستلام شخص اخر ، وقد يكون شخص نزيه او انه لم يلوث بالفساد بعد ، فيرفض استلام الباصات تحت مسوغ عدم مطابقتها للمواصفات ، ولان المقاول (المستورد) الذي دفع الرشا والعمولات خصمها من مبلغ العقد (اطعمك من لحم ثورك) ولكي يربح كثيراً عليه ان يقلل المواصفات المطلوبة والمهندس الجديد يرفض الاستلام، وطالما رفض الاستلام فهو محمي ومصان من القانون ومن هيئة النزاهة ومن الأجهزة الرقابية كافة، والجريمة ان يستلمها ويشغلها لانه يكون قد هدر المال العام حتى لو كان الفرق طفيفا جدا بين المواصفات المطلوبة والمواصفات المتوفرة فمن يرفض الاستلام هو بطل قومي ومثال النزاهة، ولكن لا احد يتحدث عن الفوت، لا احد يعنيه المنافع الفائتة عن قرار عدم استلامها وعدم تشغيلها بالتبعية.

في احدى دراساتي السابقة عن أسباب تأخر انجاز المشاريع وجدت ان (الاستلام) يحتل موقعاً متقدماً بين الأسباب ، حيث ان عشرات مشاريع الإسكان مكتملة 95% الا انها معطلة وتندثر سنة بعد أخرى منذ سنين مضت ، مستشفيات عملاقة (سعة 400 سرير) تم التعاقد عليها في 2009 وكان يفترض ان تتجز في 2012 وتبدأ العمل ونحن في 2021 ولا زال



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

سبعة مستشفيات من اصل عشرة لم تعمل ويأكلها الاندثار ، وكل ذلك لان معايير حمدان غير معتمدة ، رغم ان حمدان رجل بسيط غير متعلم وفي الحكومة مئات آلاف الخريجين وحملة الشهادات ولكن معايير حمدان غائبة لان الحكومات مقاول فاشل ومنتج فاشل واداري فاشل للمشاريع ، ونحن في 2021 ولا زالت الباصات متوقفة في الكراج الحكومي تحت الشمس اللاهب والجو المترب والمطر الساكب.

لقد تمزقت دواليبها وتهككت ابدانها ومقاعدها ولا زال المهندس يرفض استلامها ، نعم ، رتبت التعليمات والقوانين بأن يكون كل هؤلاء محقين ، فالقانون لا يسمح له استلامها بمواصفات مختلفة فهو الرجل يحمي نفسه ويطبق القانون والإدارة العليا لا تمتلك صلاحية استلامها كأمر واقع وتشغيلها لان هيئة النزاهة سوف تعد ذلك هدراً في المال العام وعليهم مواجهة القضاء ، الكل مرتاح وغير مهتم لبقاء الباصات معطلة ، والخاسر الأكبر هو الاقتصاد العراقي الذي يبلى ويتراجع سنة بعد أخرى ، فلا احد يجرأ على تطبيق معايير حمدان فنحن وضعنا قوالب قانونية صارمة و أصبحت طاعتها والتمسك بها تقربناً الى الله زلفاً ، لقد أصبحت آله يعبد يكلبنا بقيود تجعلنا نتفرج على بلد يتداعى . اين القانونيين من احتساب تكلفة الفوت. فلو عملت الباصات في شوارع بغداد على مدى 12 سنة لكان وصلت الى نقطة التعادل (أي سددت كلفتها) في اول خمس سنوات ربما و لكان العائد على الاستثمار كبيراً والمشروع ذو جدوى عالية ولكن لأنه حكومي يجب ان يخسر، فأين الحكومة وأين حمدان يا ترى؟

ثالثاً: مجلس إدارة متهم.. لأنه شجاع:

شركة حكومية أخرى استوردت 200 شاحنة نقل بكلف مقاربة لكلف الباصات وتعاني من نفس عقدة (الاستلام) ومررت سنتين من المخاطبات مع المورد والمصنع دون حل للفرق



أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

البسيط الحاصل في المواصفة والاختلاف فقط في المنشأ لبدن الشاحنة والمنشأ المطلوب في المواصفات ليس متفوقاً على المنشأ المتوفر في الشاحنات ، ووفقاً للمعطيات تشجع مجلس الإدارة في هذه القصة وقرر اعتماد معايير حمدان ، حيث تحسر كثيراً على كلفة الفرصة البديلة والمنافع المهدورة عن توقف الشاحنات عن العمل منذ سنين وقرر استلامها (كأمر واقع)، وبعد ستة سنوات والشاحنات تجوب الشوارع والمحافظات والموانئ دون هواده ، وتمكنت من سداد كلفة استيرادها بشكل مضاعف ووفرت فرصة كبيرة لتعظيم إيرادات الشركة وارباحها جاءت القوانين الصنمية لمحاكمة حمدان .

ففي 2016 طالبت هيئة النزاهة توجيه تهمة هدر المال العام لمجلس الإدارة لاستلامه الشاحنات وهي غير مطابقة للمواصفات، ولم تشفع لهم حسابات حمدان رغم انها وفرت إيرادات كبيرة للمال العام، ولكن لان القوانين والتعليمات واللوائح صماء وتحولت الى اصنام تعبد فان الالتزام بها منقبة وان ضاعت فرص وفرص تقدم كبيرة للبناء والاعمار وضياح المنافع، ومخالفتها تهمة وان أدت تلك المخالفة لجني الكثير من المنافع العامة وتعزيز المال العام.

عليه لا بد من اعادة النظر بكل تلك الاصنام ونزع القدسية عنها ومحاكاتها مع المصالح الاقتصادية، فاذا كان القانون مربع الشكل وكانت الرؤيا الاقتصادية الصحيحة دائرية الشكل، فأن القانون يطلب من الاقتصاديين قسراً حشر الدائرة في المربع حتى لو كلف ذلك تدمير الاقتصاد وتخلفه بينما يفترض المنطق الاقتصادي والتوجه الإصلاحي ان نعدل القوانين (المربع) ليكون دائرياً بمقاس الرؤيا الاقتصادية.

كما يتعين على الحكومة أن تنظر بعناية الى كل هذه التفاصيل والحالات في كل المؤسسات التي تفوت على الاقتصاد العراقي منافع جمة وتجعله يدور في حلقات الفقر والتخلف دون ان يجد سبيلاً للانطلاق نحو التنمية ، وان تنظر في فقاتها من الإيرادات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الجزئي

الضريبية على أشياء مختلفة، إذا قررت زيادة الإنفاق على التعليم ، فقد تكون تكلفة الفرصة البديلة هي خفض الإنفاق على الرعاية الصحية، ويمكن بالطبع أن ترفع عائدات الضرائب من أجل إنفاق المزيد على التعليم، في هذه الحالة، سيتم وضع تكلفة الفرصة البديلة على دافعي الضرائب، لدفع ضرائب أعلى، قد يضطر الناس إلى التخلي عن الفرصة لشراء منتجات معينة أو حفظها.

(*) المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 6 سبتمبر 2021

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://www.iraqieconomists.net)